40 ألف دولار تكريماً لمشاركتهم وإنجازاتهم

«الوطني» يحتفي بلاعبي الكويت في أولمبياد ريو 2016

قيادات «الوطني» مع فريق لاعبي الكويت الأولمبيين خلال حفل التكريم

قدم بنك الكويت الوطني 40 ألف دولار للاعبين الكويتين الذين شاركوا في دورة الألعاب الأولمبية (ريو دي جانيرو 2016) تكريما لهم ولما حققوه من إنجازات لافتة ورفع اسم الكويت في محفل رياضي عالمي مهم.

وفي هذه المناسبة، قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر، إن البنك يفتخر بالكفاءات الوطنية التي تسهم برفع شأن الوطن في المحافل والفعاليات العالمية، وفي كل المجالات، مشيرة إلى أن «الوطني» يحرص دوما على تشجيع هذه الكفاءات ودعمها للمضي قدما نحو إنجازات ونجاحات جديدة.

شيخة البحر: تشجيع الكفاءات ودعمها للمضي قدماً نحو إنجازات ونجاحات جديدة

وأضافت البحر أن هذا التكريم مجرد تعبير بسيط عن اعتزاز بنك الكويت الوطني بما حققه أبطال الكويت من ميداليات مختلفة في مجموعة متنوعة من الرياضات الأولمبية، متقدمة بالشكر والثناء على جهود القائمين على تدريبهم والمشرفين عليهم، وتمنت لهم المزيد من الإنجازات والنجاحات ومواصلة العطاء لرفع راية الوطن دائما. وتقدمت البحر من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي عهده بأصدق آيات التهنئة بهذه الإنجازات التاريخية الجديدة.

ويحافظ بنك الكويت الوطني على دوره الريادي بين مؤسسات القطاع المصرفي في دعم الكفاءات الوطنية في جميع المجالات، بما فيها الكفاءات الرياضية، وذلك من خلال مشاركته في تكريم القائمين عليها وإبراز النجاحات التي يحققونها في المحافل العالمية وإنجازاتهم التاريخية، إضافة إلى تقديم سبل الدعم اللازمة لهم.

لعملاء البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع

«بيتك» يوسّع خصوماته لأكثر من 100 علامة تجارية

وسّع بيت التمويل الكويتي (بيتك) برنامجه للخصومات الممنوحة لعملائه والتي تصل حتى 55٪ في أكثر من 100 من المحال التجارية عند استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية او البطاقات مسبقة الدفع، حرصا على تلبية طموحاتهم ومنحهم تجربة مصرفية مميزة ومكافآت حصرية، وذلك بإضافة جهات وعلامات جديدة يمكن للعملاء معرفة تفاصيلها على موقع «بيتك» الإلكتروني kfh.com.

ويتضمن برنامج الخصومات قائمة كبيرة من أهم وأرقى المحلات التجارية لتناسب جميع الأذواق والاحتياجات والميزانيات في مختلف القطاعات التي تشمل الفنادق، والمطاعم، والملابس، والاكسسوارات، والمستشفيات والأندية الصحية ومتاجر متنوعة أخرى حيث يحصل عميل «بيتك» على نسبة الخصم من 10٪ وحتى 55٪ عند استخدام بطاقاته الائتمانية او مسبقة الدفع لدى اي محل مشارك.

ويمكن للعملاء الاستفادة من مزايا وخصومات البرامج والعروض والحملات التجارية الدولية التي تطلقها فيزا وماستركارد بشكل فوري لدى استخدام بطاقاتهم الائتمانية وبطاقات مسبقة الدفع في المحال التجارية المشمولة في البرامج في هذه الأماكن، ما يعزز من توسعة نطاق قبول بطاقات «بيتك» لدى شركات ومنافذ بيع جديدة.

ويحرص «بيتك» على الاستمرار في مكافأة عملائه وتلبية طموحاتهم ومتطلباتهم لتجربة تسوق أفضل، وفي الوقت ذاته تعزيز أهداف «بيتك» الرامية إلى تشجيع العملاء على التحول لاستخدام البطاقات البلاستيكية بديلا عن النقود، بما يساهم أيضا في تنشيط حركة الاقتصاد المحلي من خلال زيادة مبيعات التجار وتحسين ربحيتهم.

اليابان: 43٪ تراجع الفائض التجاري مع الكويت

كونا: أعلنت وزارة المالية اليابانية امس تراجع الفائض التجاري مع الكويت بنسبة 43٪ في شهر يوليو الماضي على أساس سنوي، وذلك للشهر الـ 14 على التوالي ليصل إلى 21,3 مليار ين ياباني (214 مليون دولار). وقالت الوزارة في تقرير انه على الرغم من انخفاض الفائض التجاري والواردات فإن الكويت حافظت على الفائض التجاري بين البلدين لمدة ثماني سنوات وستة اشهر على التوالي. وأضافت أن إجمالي حجم صادرات الكويت إلى اليابان انخفض على أساس سنوي بنسبة 41,9٪ ليصل إلى 33,4 مليار ين (334 مليون دولار) ما يشكل تراجعا للشهر الـ 14 على التوالي كما شهدت واردات الكويت من اليابان تراجعا بنسبة 39,8٪ ليصل إلى 120 مليون دولار. وذكرت أن الفائض التجاري لمنطقة الشرق الأوسط مع اليابان انخفض أيضا في الشهر الماضي بنسبة 45,5٪ ليصل إلى 3,6 مليارات دولار، في حين بلغت نسبة الصادرات اليابانية للمنطقة 41,3٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2015. وقالت إن واردات اليابان من المنطقة بلغت نسبتها 95,6٪ بعد أن شهدت انخفاضا بنسبة 41,6٪ وتركزت على النفط الخام ومنتجات التكرير والغاز الطبيعي المسال فيما تراجعت واردات المنطقة من اليابان بنسبة 30,8٪ وتركزت على السيارات والمعدات الكهربائية والآلات.

أميركا: تلميحات برفع الفائدة قريباً

واشنطن ـ رويترز: ارتفع العجز التجاري الأميركي خلال يونيو الماضي 8,7٪، فيما يعد أعلى مستوى وصل إليه خلال 10 أشهر عند 44,5 مليار دولار.

وقد أثرت هذه الزيادة في نمو أسعار النفط، والواردات من السلع الاستهلاكية مثل الهواتف المحمولة والأدوية، وتوقع اقتصاديون أن يرتفع العجز التجاري إلى 43,2 مليار دولار مقارنة بالعجز الذي بلغه سابقا عند 41 مليار دولار.

إلى ذلك، أظهر محضر اجتماع لجنة السياسة النقدية بالفيدرالي الأميركي لشهر يوليو أن بعض صانعي السياسة ممن لديهم حق التصويت بالمجلس يرون أن هناك حاجة لرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في وقت قريب رغم أن هناك توافقا عاما على الحاجة لمزيد من البيانات قبل الإقدام على مثل تلك الخطوة.

وقال البنك المركزي في محضر الاجتماع الذي نشر مساء امس الأول إن «بعض الأعضاء توقعوا أن تستدعي الأوضاع الاقتصادية قريبا اتخاذ خطوة أخرى صوب سحب تيسير السياسة».

تجاوز العجز الأميركي 44 مليار دولار في شهر

وأظهر المحضر أن أعضاء لجنة السوق المفتوحة بالمجلس المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة متفائلون بشكل عام بشأن الآفاق الاقتصادية في البلاد وسوق العمل، لكن بعضهم قال إن تباطؤا في وتيرة التعيين في المستقبل، ربما يقف حائلا أمام رفع الفائدة في المدى القريب.

وتضم اللجنة حاليا 10 من صناع السياسة وشارك في الاجتماع الذي انعقد في 26 و27 من يوليو سبعة مسؤولين آخرين من فروع الاحتياطي الاتحادي ليس لهم حق التصويت على السياسة.

ومن بين المجموعة الأوسع نطاقا من صناع السياسة أبدى البعض قلقا من أن أسعار الفائدة المنخفضة ربما تضر الاستقرار المالي.

مبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي

خفض البنوك المركزية للفائدة دافع كبير لتجدد التفاؤل

«أوف أميركا»: تزايد تفاؤل المستثمرين بتحسن أداء الاقتصاد العالمي

أظهر مسح أعده بنك أوف أميركا ميريل لينش أن توقعات المستثمرين تتزايد حيال تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال الشهور الاثني عشر المقبلة. وأكد 48٪ من المشاركين في المسح أن السياسة المالية العالمية الراهنة متشددة أكثر مما ينبغي، فيما توقع 13٪ من المشاركين في الاستبيان توقف بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي عن انتهاج سياسة أسعار الفائدة السلبية خلال الـ 12 شهرا المقبلة، وفقا للمسح.

وانخفضت مستويات الحيازات النقدية بشدة من ذروتها على مدى 15 عاما والتي بلغت 5,8٪ الشهر الماضي، إلى 5,4٪ في أغسطس الجاري.

وأظهر المسح، أن مخصصات الاستثمار في الأسهم الأميركية بلغت أعلى مستوياتها في 19 شهرا وتحديدا منذ يناير 2015.

وقال مايكل هارتنت، كبير المحللين لدى بنك أوف أميركا ميريل لينش: «بات المستثمرون أقل تفاؤلا لكن مشاعرهم لم تتحول بعد من «الخوف» إلى «الطمع»». ومن هذا المنطلق، نتوقع استمرار ارتفاع أسعار الأسهم إلى أن تطل السندات على الساحة المالية ببعض عناصر الجذب الجديدة». ووفقا للمسح ظلت مخصصات الاستثمار في أسهم دول منطقة اليورو عند مستويات منخفضة لم تتجاوز 1٪.

احتمالات تفكك أوروبا واستمرار تخفيض اليوان وارتفاع التضخم بأميركا أكبر مخاطر المستثمرين

وقال مانيش كابرا، محلل الأسهم الأوروبية والمحلل الاستراتيجي لعناصر التقييم المالي الكمي: من ناحية أخرى، لم يطرأ تغيير يذكر على أسهم دول منطقة اليورو وسط مخاوف من تفكك الاتحاد الأوروبي.

وأوضح المسح، أن حصة مخصصات الاستثمار في الأسهم البريطانية تحسنت بنسبة 21٪ أقل من نسبتها الشهر الماضي والتي كانت 27٪.

واشار كابرا، إلى أنه لاتزال الأسهم البريطانية حيث الترتيب في المحافظ الاستثمارية ومن منظور الاقتصاد الكلي على حد سواء، لأنها تستفيد من ضعف إجمالي الناتج المحلي وانخفاض العائدات ومستوى التعرض الأقل للمخاطر الأوروبية.

وأكد المستثمرون أن احتمالات تفكك الاتحاد الأوروبي، يليها استمرار الصين في تخفيض أسعار صرف عملتها وارتفاع التضخم في الولايات المتحدة الأميركية تعتبر أكبر المخاطر التي يتعرضون لها. وذكر المسح، أن حصة أسهم الأسواق الصاعدة في المحافظ الاستثمارية ارتفعت إلى 13٪ أكثر من سائر الأسهم فيما يعتبر أعلى مستوياتها منذ سبتمبر 2014.

تزايد توقعات المستثمرين حيال تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال الشهور الاثني عشر المقبلة

الدولار لأدنى مستوى في 7 أسابيع

لندن ـ رويترز: هبط الدولار لأدنى مستوى في 7 أسابيع مقابل سلة عملات رئيسية أمس، بعد أن أظهر محضر اجتماع لجنة السياسات النقدية التابعة لمجلس الاحتياطي الاتحادي لشهر يوليو انقسام واضعي السياسات بشأن رفع سعر الفائدة في الأجل القريب.

وخيّب محضر الاجتماع آمال من راهنوا على أن المركزي الأميركي سيتجه إلى تشديد السياسة النقدية بعد أن قال رئيس بنك نيويورك الاحتياطي الاتحادي وليام دادلي إن المجلس قد يرفع أسعار الفائدة بحلول سبتمبر.

ونزل مؤشر الدولار مقابل سلة تضم 6 عملات رئيسية إلى 94,385 نقطة وهو أدنى مستوى منذ 24 يونيو. وكان آخر مستوى للمؤشر عند 94,514 نقطة وخسر 1,1٪ منذ بداية هذا الأسبوع مع انحسار احتمالات رفع أسعار الفائدة هذا العام في ظل استمرار الضغوط التضخمية.

وصعد اليورو 0,3٪ مقابل الدولار إلى 1,1320 دولار بعد وصوله لأعلى مستوى في 7 أسابيع عند 1,13285 دولار.

وفقد الدولار 0,4٪ أمام العملة اليابانية ليجري تداوله بسعر 99,85 ينا مقتربا بذلك من أدنى مستوى في سبعة أسابيع حيث بلغ 99,55 ينا يوم الثلاثاء الماضي.

ومع صعود الين، حذر مسؤول بارز معني بالعملة المستثمرين من دفع الين للصعود بسرعة كبيرة. وقال أمس الخميس إن اليابان ستتخذ الإجراءات الملائمة إذا حدثت تحركات مفرطة في سوق العملة.

لهذه الأسباب لم يعد بمقدور أي من الدول الفوز في حرب العملة

مر عام منذ التخفيض المفاجئ في قيمة اليوان الصيني بنسبة 1,9٪ والذي تسبب في اضطراب الأسواق العالمية وعزز من المخاوف حول احتمال نشوب حرب عملة عالمية.

وبحسب «بلومبيرغ» فإن الصين هدأت من الغضب العالمي بالاعتدال في تحريك العملة المحلية منذ ذلك الوقت.

ولكن ما يجب معرفته هو أنه لا أحد يمكنه أن ينتصر في حرب العملة هذه الأيام، ولا حتى الصين التي يمكن القول إنها تدفع النمو بالقوة ولو جزئيا اعتمادا على انخفاض اليوان المصطنع.

ومن مزايا وعيوب تخفيض العملة، إغراء تزايد المنافسين مع انخفاض قيمة العملة المحلية لم يتراجع، فهذا الانخفاض يبشر بزيادة الصادرات وجعلها أقل تكلفة، وقد يحفز أيضا التضخم مع ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.

كما أن تخفيض العملة مع بلد لديه الكثير من القروض الخارجية بالعملة المحلية، يقلص من مستحقات حاملي هذه الديون حيث تتراجع قيمتها الدولارية.

وفي السنوات الأخيرة، امتنعت الحكومات عن التدخل مباشرة في أسواق العملات، مفضلة استخدام السياسة النقدية للمساعدة في تقليص قيمة عملاتها، وتهدف هذه السياسات في أوروبا واليابان تحديدا لزيادة معدلات الطلب.

وظلت الأسر والشركات مترددة في اقتراض المزيد لتمويل الاستهلاك أو الاستثمار، وعملت معدلات الفائدة المنخفضة والسالبة على تراجع تكاليف خدمة الديون وتشجيع هروب رأس المال لخلق ضغوط على العملة.

وليس من الواضح إذا كانت هذه الإستراتيجية يمكن أن تحقق نجاحا على نطاق واسع، فضعف العملة لم يعد يضمن زيادة الصادرات في ظل تباطؤ الطلب الخارجي وتعقد سلاسل التوريد وزيادة البلدان المنتجة.

الصادرات أقل تأثيرا

وعندما كان الين قويا، نقلت شركات صناعة السيارات اليابانية مصانعها إلى أماكن أرخص، ولن تعيد هذه المصانع مجددا إلى داخل البلاد إلا بعد أن تتأكد أن العملة المحلية لن تعاود الارتفاع مجددا. وتشير التقديرات الأخيرة للبنك الدولي إلى أن تأثير انخفاض العملة في زيادة الصادرات في الفترة من 2004 إلى 2012 بلغ نصف ما كان عليه خلال السنوات الثماني السابقة.

وفي العديد من البلدان أصبحت الصادرات أقل أهمية مما كانت عليه، وتمثل الصادرات والواردات في الولايات المتحدة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أوروبا أكثر اهتماما بالتجارة.

بينما وضع الصين معقد، حيث إنها تعتبر مصنعا ومحورا للتجميع باستخدام العمالة المحلية لتحويل المكونات المستوردة إلى منتجات وسيطة أو نهائية، وبالتالي فقيمة اليوان أقل تأثيرا على النشاط الاقتصادي من ذي قبل.

فرص النجاح أقل

وتحسن أداء الدول في الدفاع عن أسواقها ضد البضائع الرخيصة بشكل مصطنع، وأصبحت هناك مجموعة من القيود التجارية السرية، والعديد من هذه الدول يقدم الدعم والتمويل والتفضيل للمصنع المحلي.

وفي عام 2015، ارتفع حجم التدابير التحفيزية التي أقرتها الحكومات بنحو 50٪ عن العام السابق له، ومثلت دول مجموعة العشرين أكثر من 80٪ من هذه التدابير.

ومن المهم التذكر دوما أن هناك عوامل أخرى تعوض أي مزايا من تخفيض العملة، فتقلب سعر الصرف وعدم اليقين يثبط الاستثمار على المدى الطويل ويقلل القوة الشرائية للمواطنين.

وفقد اليورو 30٪ من قيمته أمام الدولار الأميركي منذ عام 2011 ما أثر على دخل ومدخرات المستهلكين في منطقة اليورو، وفقد الأستراليون الذين يعتمدون بشكل قوي على الواردات قيمة مماثلة من قدراتهم الشرائية.

لذلك، حرب العملة يمكن كسبها إلا إذا لجأت الدولة لتخفيض عملتها، وهذا لا يعني أن الدول لن تحاول اكتساب ميزة تنافسية، لكن فرصها في النجاح الآن أصبحت أقل من أي وقت مضى.